

## الاستخراج لأحكام الخراج

عليه ومن أسلم منهم تسقط عنه الجزية والأرض للمسلمين قال فقد بين أن الأرض فيء وهذا على أن الأرض لنا فتكون فيئا يعني وقفا وذكر ابن عقيل في التذكرة أنه روي عن أحمد ما يدل على أن خراجها يسقط باسلامهم .

النوع الثاني .

أن يصلحونا على أن الأرض لهم على شيء معلوم من خراج أو غيره فالأرض ملكهم وما صلحوا عليه لازم لهم مدة بقائهم على كفرهم والدار دار كفر يقرون فيها بغير جزية سواء صلحوا على جزية رؤسهم أو على خراج أرضهم أو على عشر زرعهم وثمارهم أو على صدقة مواشيهم وسواء كان المصالح عليه قدر الجزية أو دونها أو أزيد منها هذا مذهبا ومذهب جمهور العلماء منهم مالك والشافعي .

قال صالح بن أحمد قلت لأبي ما يؤخذ من مواشي أهل الذمة وأراضيهم قال إن كانت أرض صلح فعليهم ما صلحوا وقال جعفر ابن محمد سمعت أبا عبداً يقول إذا صلح الكفار السلطان على شيء معلوم في أرض ثم أسلموا فعليهم العشر قال وسمعت أبا عبداً سئل عن الصلح فقال إذا صلح الامام قوما صلحا يؤدونه على أنفسهم يقرهم على كفرهم ثم أسلموا سقط عندي عنهم الصلح وعليهم العشر قيل فان صلحوا على شيء معلوم لم يزد الامام عليه شيئاً قال لا وقال أبو حنيفة هذه الدار دار اسلام كأرض العنوة فاذا صلحوا على خراج أرضهم وجزية رؤسهم كان حكم ذلك حكم أرض العنوة التي فتحت ثم ردها الامام الى أهلها وضرب عليهم الخراج وهذا بناء على أصله المتقدم في أرض العنوة وعلى قوله إذا أسلموا سقط عنهم جزية رؤسهم وبقي عليهم خراج الأرض كأرض العنوة سواء ووافقهم على